

الملك والرئيس الفرنسي يجريان اليوم مباحثات سياسية واقتصادية في الرياض

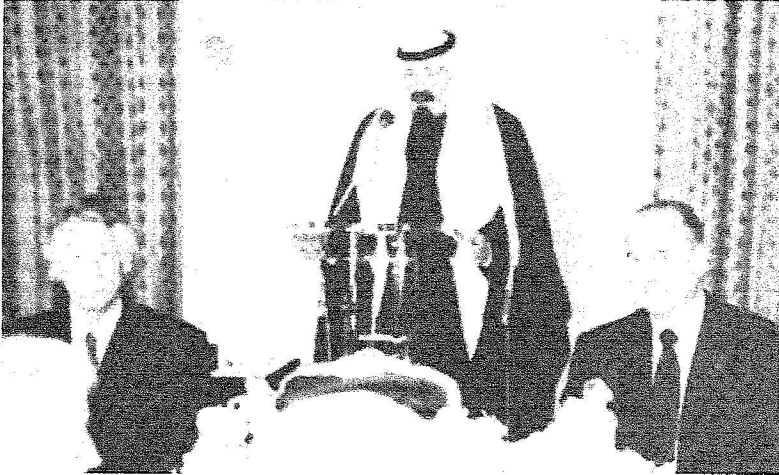
شيراك أول زعيم غير عربي يلقي خطابا أمام مجلس الشورى

محمد البيشي من الرياض

تشهد الرياض اليوم قمة سعودية - فرنسية هي الأولى من نوعها منذ تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله مقاليد الحكم في آب (أغسطس) 2005. ومن المنتظر أن يصل اليوم إلى العاصمة السعودية الرئيس الفرنسي جاك شيراك على رأس وفد رفيع المستوى يضم وزراء المالية والدفاع والخارجية. في خطوة هي الأولى لأي زعيم غير عربي يلقي شيراك كلمة أمام مجلس الشورى.

ويشارك في اللقاء فضلا عن 12 شخصية من زعماء المال والأعمال، رؤساء تفتيشيون لشركات عالمية: توتال والستوم والكاتل. وقال دبلوماسي فرنسي ترويتز "العلاقات السياسية مع السعودية ممتازة ولكننا نشعر أنه يجب علينا القيام بالمزيد من العمل على الصعيد الاقتصادي. خاصة منذ أن دخلت المملكة في حالة انتعاش اقتصادي من المرجح أن يستمر فترة طويلة". وتابع الدبلوماسي: الحصول على عقود من الدولة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم العربي قد يساعد الاقتصاد الفرنسي المتعثر في الأونة الأخيرة ويعاني من بطء في النمو ومن معدلات بطالة عالية.

لكن الشركات الفرنسية سوف يتعين عليها أن تخوض منافسة حامية اللوطيس مع شركات منافسة من عدة دول من أجل القيام بأعمال في العالم السعودية أكبر منتج للنفط في العالم ويعتمد اقتصادها في ازدهاره على الأسعار المرتفعة للنفط. وقام المعامل السعودي الملك عبد الله بجولة رائدة الشهر الماضي زار فيها الصين، الهند، ماليزيا، وباكستان في خطوة تهدف لتنوع الصلات التجارية لبلاد. وقال الدبلوماسيون إن شركات فرنسية مهتمة بمشروع عملاق للسكك الحديدية يربط جنوب السعودية بشمالها ويخدم حركة الركاب والبضائع والمتاجم. والنقل الجوي من ضمن مجالات الاهتمام الفرنسي أيضا. وقال



الملك عبد الله أثناء زيارته فرنسا عندما كان ولياً للعهد العام الماضي، ويبدو الرئيس الفرنسي.

بها الملك الراحل فيصل إلى فرنسا عام 67 والمحادثات المكتفة التي أجراها في تلك السنة مع الجنرال الراحل شارل ديغول قد مكنتنا القيادتين السعودية والفرنسية من تأسيس أرضية للعلاقات السعودية - الفرنسية.

وحرص كل الملوك الذين تولوا مقاليد الحكم في المملكة وكل الرؤساء الذين تعاقبوا على فرنسا انطلاقاً من تلك السنة على زيارة البلد الآخر ولو مرة واحدة على الأقل، بل إن الفترة التي انقضت خلالها العلاقات السعودية - الفرنسية أي من عام 1956 - 1962 كانت فترة سعت المملكة أثناءها إلى إبراز الأهمية التي توليها القيادة السعودية الجوانب السياسية في علاقاتها مع العالم.

وتشارك فرنسا السعودية في العديد من القضايا الدولية المهمة، منها ملف النزاع العربي - الإسرائيلي، إذ كان البلدان متفقين منذ البداية على مبادئ

المتاحة في فرنسا في مجال تمويل المعاشات والصناعة والتقنية العالية، وهناك المزيد من فرص الاستثمار المغرية. وارتفعت الصادرات السعودية إلى فرنسا ومعظمها النفط الخام بنسبة 15,6 في المائة لتصل إلى 3,88 مليار يورو عام 2005 أي نحو 10 في المائة من واردات فرنسا من الوقود العضوي ذلك العام. وتأتي الزيارة التي يقوم بها شريك إلى الرياض لتؤكد من جديد البعد السياسي القوي في العلاقات السعودية - الفرنسية، بل إن هذا البعد ترجم عملياً بحوار سياسي مكثف انطلق تقريباً منذ ثلاثينيات القرن الماضي. فقد أنشئت أول بعثة دبلوماسية فرنسية في المملكة 1936 أي قبيل سنوات قليلة على انطلاق الحرب العالمية الثانية. وكانت هذه البعثة قد سبقها من الجانب الفرنسي إرسال قنصل مكلف بالأعمال الفرنسية لدى المملكة، وذلك عام 1929، والحقيقة أن الزيارات التاريخية التي قام

ديبلوماسي "تصرف أن الخطوط الجوية السعودية تجدد أسطولها من الطائرات. وسوف يسعدنا كثيراً أن نبيع لهم طائرات من طراز إيرباص" وكانت الخطوط السعودية تشتري معظم طائراتها من شركة بوينغ الأمريكية ولكنها تسلمت هذا العام 15 طائرة من شركة امبراير البرازيلية بقيمة 400 مليون دولار.

وأوضح الديبلوماسي "نحن مهتمون بالمصافي النفطية الجديدة في الجبيل وينبع والتنمية الحضرية في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية ومشاريع تحلية مياه البحر ومشاريع محطات توليد الطاقة". وتقوم السعودية وشركة إعمار الإماراتية بتطوير مدينة الملك عبد الله الاقتصادية وهي مشروع عقاري تبلغ قيمته 26,7 مليار ريال يقع على البحر الأحمر.

وأضاف الديبلوماسي "نريد أن نقابل مستثمرين سعوديين ونعلمهم بالفرص

ثابتة من بينها تمكين شعوب المنطقة ومن بينها الشعب الفلسطيني من العيش في بلدان تتمتع بالسيادة الكلية وتتعامل مع جيرانها من خلال منطق السلم لا الحرب. وكانت فرنسا في مقدمة الدول الغربية التي رحبت بمبادرة الملك عبد الله الداعية إلى إقامة سلام في منطقة الشرق الأوسط. وبخصوص الملف العراقي كان الطرفان الفرنسي والسعودي متفقين في أغلب مراحل تطوراتهما انطلاقاً من حرب الخليج الأولى، ولكن عندما غزت القوات العراقية الكويت في عام 90 وجدت المملكة وفرنسا نفسيهما في خندق واحد انطلاقاً من قناعة أخرى مفادها أن عملية الغزو هذه تتنافى وكل الاعراف والقوانين الدولية. وكانت المملكة وفرنسا أيضاً في صف الذين اعترضوا على الحرب الأمريكية على العراق باعتبار أنه لم تكن ثمة دواعٍ حقيقية وموضوعية ومشروعة لشن مثل هذه الحرب ولأن استخدام القوة ضد أي بلد لا يمكن أن يتم إلا بإذن من منظمة الأمم المتحدة.

وأما بخصوص الإرهاب المنسوب إلى المجموعات الإسلامية المتطرفة والذي يستهدف البلدين وبلداناً كثيرة أخرى في العالم فإن هنالك اليوم وجهة نظر يشترك فيها الطرفان السعودي والفرنسي حول طريقة علاج هذه الآفة. والملاحظ أن فرنسا قد ساندت مبادرة المملكة المتمثلة في عقد مؤتمر دولي حول الإرهاب من الخامس إلى الثامن من شباط (فبراير) الماضي، فقد أرسلت وفداً رفيع المستوى شارك في فعاليات المؤتمر. وأبدت تجاوباً كبيراً مع مقترح الملك عبد الله الهادف إلى إنشاء مركز عالمي لمكافحة الإرهاب. والحقيقة أن الأهمية التي توليها فرنسا لعلاقتها السياسية مع المملكة انطلاقاً من سبعينيات القرن الماضي دفعت بالسيادة الفرنسية العليا إلى القيام بخطوات تعكس في دلالاتها هذه الأهمية أيًا تكن طبيعة الأغلبية البرلمانية التي تعاقبت على البلاد، والزيارة الراهنة خير دليل على ذلك.